

قضية

عدّل مصرف لبنان نظام مراقبة العمليات المالية والمصرفية لمكافحة تبييض الأموال، فتضمن بنوداً جديدة تعنى بحالة السياسيين الأجانب، وأغفل ذكر السياسيين اللبنانيين، وأكثر التعديلات من ذكر «الإرهاب» كما لو أن المطلوب هو تأكيد التزام لبنان بمفهوم محدد لملاحقة مصادر تمويل ما يُسمّى «المنظمات الإرهابية»

تسييس مكافحة تبييض الأموال

تعديل نظام المراقبة سبقه الإجراءات الأميركية الأخيرة

محمد وهبة

24

حالة إرهاب

هو عدد الحالات التي وردت إلى هيئة مكافحة تبييض الأموال في عام 2010 منها 12 محلية (بينها 7 مصارف) و12 أجنبية (بينها 3 سفارات)

12.2

في المئة

من مجمل عدد الحالات التي حُقّق فيها عام 2010 للاشتباه بعمليات تبييض أموال رفعت عنها السرية المصرفية

أصدر مصرف لبنان نظاماً جديداً لمراقبة تبييض الأموال ومكافحته، عشية الإجراءات التي اتخذتها وزارة الخزانة الأميركية بحق البنك اللبناني الكندي، ما أوحى بأن النظام الجديد كان عملاً استباقياً أو جاء صدفة في توقيته.

لا شك في أن تعديل أنظمة المراقبة هو من الأعمال الحساسة والمهمة في بلد يعاني انتفاخ قطاعه المالي ويمرّ بظروف سياسية مضطربة، إلا أن المصرفيين يفضلون عدم الربط بين صدور النظام الجديد وما تخبئه الإدارة الأميركية للقطاع المصرفي اللبناني، ويرددون معلومات تفيد بأن حاكم مصرف لبنان، رياض سلامة، سمع كلاماً قاسياً في واشنطن يتهم لبنان باعتماد اليات غير فعالة في مجالات مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب، ولا يفرض رقابة مشددة على تحويل الأموال والإيداعات وحركة النقد عبر الحدود.

هذه المعلومات تحفّز طرح أسئلة عديدة عن الهدف والجدوى من التعديلات التي أدخلت على النظام المذكور، وما إذا كانت إضافات ولزوم ما لا يلزم، ومن نخدم، أم أنها جاءت مراعاة لمطالب سياسية؟

في الواقع، إن النص الجديد لمراقبة العمليات المالية والمصرفية لمكافحة تبييض الأموال، الذي أصدره رياض سلامة في 30 كانون الأول 2010 استناداً إلى قرار اتخذته المجلس المركزي لمصرف لبنان في 29 كانون الأول 2010، تضمن تعديلات أساسية للتعظيم السابق: الأول، يتعلق بإضافة المادة التاسعة على النص

الجديد، التي تتحدث عن تصنيف العملاء ومخاطرتهم؛ والثاني، يمكن تلخيصه بمروحة واسعة من اعتماد تصنيف جديد للعملاء على أساس درجة المخاطر، ولا سيما مخاطر العميل ومخاطر البلد؛ فكان غريباً أن تقتصر مخاطر العميل على «الأشخاص الأجانب المعرضين سياسياً الذين يشغلون أو كانوا قد شغلوا مراكز رسمية مهمة، وأفراد عائلاتهم وشركائهم المقربين». والعيب الواضح في هذا النص أنه أغفل الإشارة إلى رجال الدين، ولم يذكر شيئاً عن السياسيين اللبنانيين، كأنه أراد تحييدهم عن هذا الوضع برمته، فضلاً عن أنه يضعهم مع أقربائهم ورجال الدين في منأى عن الشبهة، بوصفهم «منزهين» عن القيام بهذه الأعمال، كأنه لا يحتمل أن يقوم هؤلاء بعمليات تبييض أموال ناجمة عن عمليات غير مشروعة وفق نص القانون 318.

تزيير
(«رقيم»)

تقول دراسة إحصائية أجرتها هيئة مكافحة تبييض الأموال التي يرأسها الحاكم رياض سلامة (الصورة)، عن الفترة بين 2001 و2010، إن جرائم التزيير هي الأكثر شيوعاً، إذ بلغت نسبتها 39%، مقارنة مع 23% للإرهاب وتمويل الإرهاب، و22% لاختلاس الأموال العامة والخاصة، و12% لتجارة المخدرات و3% للجرائم المنظمة، و1% للاتجار غير المشروع بالأسلحة.



إلى قسم «مراقبة بعض العمليات والعملاء»، جاءت ناقصة بصورة فادحة. فهي تطلب من المصارف اعتماد تصنيف جديد للعملاء على أساس درجة المخاطر، ولا سيما مخاطر العميل ومخاطر البلد؛ فكان غريباً أن تقتصر مخاطر العميل على «الأشخاص الأجانب المعرضين سياسياً الذين يشغلون أو كانوا قد شغلوا مراكز رسمية مهمة، وأفراد عائلاتهم وشركائهم المقربين». والعيب الواضح في هذا النص أنه أغفل الإشارة إلى رجال الدين، ولم يذكر شيئاً عن السياسيين اللبنانيين، كأنه أراد تحييدهم عن هذا الوضع برمته، فضلاً عن أنه يضعهم مع أقربائهم ورجال الدين في منأى عن الشبهة، بوصفهم «منزهين» عن القيام بهذه الأعمال، كأنه لا يحتمل أن يقوم هؤلاء بعمليات تبييض أموال ناجمة عن عمليات غير مشروعة وفق نص القانون 318.

ويشير هذا الباحث إلى أن إغفال مثل هذا الأمر سببه رابط متين بين

السياسيين في لبنان والمصارف، فهناك سياسيون كثر أعضاء في مجالس إدارة المصارف، وبعضهم له علاقات قوية مع المصارف، ومع حاكمية مصرف لبنان بهيكلتها الخماسية، أي الحاكم ونوابه الأربعة، وآخرون لهم علاقات أقوى مع أعضاء هيئة مكافحة تبييض الأموال وأعضاء لجنة الرقابة على المصارف. أما النقطة الثانية المتعلقة بمخاطر البلد، فإنها غريبة، إذ صنفت «السرية المصرفية» و«وضع البلد في ما خص الفساد والجريمة المنظمة» من مخاطر البلد. وبالتالي باتت السرية المصرفية تعد عاملاً سلبياً (!) فيما يصعب تحديد من يقبس الفساد والجريمة المنظمة! هذه التعديلات التي خلقت نظاماً جديداً لم تعامل من مصرفين متخصصين على أنها خطوة تقدمية، لا بل كانت محط انتقاد واسع نظراً لما تضمنته من التباسات. فبحسب قانوني متخصص في الشؤون المصرفية (رفض ذكر اسمه أيضاً

لحساسية الموضوع) إن أغرب ما جاء في النص الجديد هو تعامله مع القانون رقم 318 الذي يتعلق بمكافحة تبييض الأموال وكأنه منفصل عنه، على الرغم من أن أي تعميم يصدر بخصوص عمليات تبييض الأموال يجب أن يستند إلى هذا القانون. ففيما حدّد القانون 318 تعريف الأموال غير المشروعة، أو عمليات تبييض الأموال، بأنها تشمل عمليات تمويل أو إسهام في تمويل الإرهاب أو الأعمال الإرهابية أو المنظمات الإرهابية... أضيفت إلى النظام الجديد كلمة «تمويل إرهاب» في أكثر من موضع باعتبارها فعلاً مختلفاً عن عمليات تبييض الأموال. فعلى سبيل المثال، تقول المادة الأولى من النظام إن «على المصارف إجراء رقابة على العمليات التي تجريها مع عملائها لتلافي تورطها في عمليات تبييض أموال أو تمويل إرهاب...»، وقد ورد هذا الأمر في المادة الثانية والفقرة الثالثة من المادة الثالثة من دون أي تفسير مقنع، لأنه كان يكفي

السياسيون اللبنانيون ورجال الدين غير مشمولين بتعريف «مخاطر العميل» (مروان طحطح)

قطاعات

سياحة

سياحة

مطاعم غير مرخصة في كازينو لبنان

آخر، بحسب المعلومات المتوافرة سيُفتح تحقيق خاص بهذا الموضوع اليوم، إذ سيُعمد إلى إغلاق المؤسسات المخالفة إلى حين تسوية أوضاعها والاحتكام إلى المعايير القانونية.

ويشار إلى أن «العمل من دون ترخيص» يُعد مخالفة جنائية يُحاسب عليها المسؤولون، وهنا المسؤول هو مجلس الإدارة ورئيسه.

ويتردّد في أكثر من حلقة أن إدارة الكازينو ليست على المستوى المهني المطلوب لبلد سياحي مثل لبنان ولتؤسسه ترفيحية عند هذا المستوى من الشهرة والتاريخ.

وتزداد المخاوف من استمرار النمط النزولي في أداء الكازينو الوطني الذي كان في السابق أفضل كازينو في الشرق الأوسط، مع ازدياد شكوى رواده من نوعية الأكل والخدمة التي تقدّم فيه.

والوضع يحتاج إلى معالجة سريعة، وخصوصاً في ظل ازدياد المنافسة الإقليمية حيث نشأ أخيراً كازينو خاص في سوريا.

(الأخبار)

لا يحترم كازينو لبنان المعايير السياحية البديهية، وبعض مؤسساته تعمل من دون ترخيص، ما أسهم في تشويه سمعة هذا المرفق السياحي العريق، ولا سيما أنه لم يخضع طوال السنوات الماضية لأي تطوير، بل أخضع لإدارة سيئة في الوقت الذي ازدهرت فيه المؤسسات الشبيهة في المنطقة.

وفي زيارة تفتيشية أجرتها الشرطة السياحية أمس، تبين أن في الكازينو مطعمين لا يحتكمان إلى معايير الممارسة السليمة على صعيد الشفافية، التي خطتها وزارة السياحة أخيراً؛ إذ لا تُعرض لوائح الطعام بالأسعار الدقيقة في الخارج، ما أدى إلى تنظيم محضري ضبط بحقهما.

والمعروف أن الكازينو تحت سلطة وصاية وزارتين: المال والسياحة، وفي الشؤون الخدماتية والسياحية التي يتضمّنهما، تعنى الوزارة الأخيرة بضبط الإيقاع، الذي يبدو أنه خرج عن المعقول كلياً. ففي الزيارة التفتيشية المذكورة تبين أيضاً أن في الكازينو مؤسسات تعمل ولا تتمتع بالترخيص القانونية اللازمة لعملها، أي بمعنى

لبنان خارج «شامغن» بانتظار الحكومة!

الأعمال، فادي عبود، أن إقرار المشروع، أي المشاركة في التاشيرة السياحية المشتركة، يحتاج إلى موافقة مجلس الوزراء، بل حتى مجلس النواب. وفيما الحكومة غائبة تسير البلدان الأخرى، إضافة إلى العراق، في تطبيق المتفق عليه.

وكان الرئيس السوري، بشار الأسد، قد اقترح المشروع على رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان، خلال زيارته الأخيرة إلى أنقرة. كذلك اقترح التسمية المذكورة، التي تشير إلى بلاد الشام بالمعنى الواسع.

وكان مساعد نائب الرئيس الإيراني، علي آغا محمدي، قد أوضح منذ يومين، أن تركيا وسوريا وإيران والعراق وافقت على الاقتراح، وأيضاً على مشروع منطقة تجارة حرة بينها.

ووصلت سوريا وإيران إلى المراحل الأخيرة من إقرار المشروع نهائياً، حيث يُدرس حالياً في برلمانيهما، فيما اتخذت طهران الخطوات الإجرائية اللازمة تجاه تركيا والعراق.

(الأخبار)

يؤدي تأخير تاليف الحكومة الجديدة إلى تعليق مشاريع مهمة، والتخلف في تنفيذ الجداول الزمنية لها، ما يعني فرصاً ضائعة ومداخيل غير محققة في قطاعات أساسية، وهو ما يبرز تحدياً على صعيد السياحة. فقد أقرت سوريا والعراق وإيران وتركيا أخيراً، توحيد تاشيرات السفر السياحية بينها في إطار مشروع، يُسمّى «شامغن» (تيمناً بالمشروع الأوروبي الشهير «شينغن») وهو يسمح للسياح الأجانب بزيارة البلدان الأربعة بتأشيرة واحدة، ما يوفر عليهم الأكلاف ويؤمّن للبلدان المشاركة إيرادات سياحية إضافية، ويعزز خطوط النقل والسفر وتبادل الخدمات في ما بينها.

يقع لبنان في قلب هذا المشروع، الذي يفترض أن يشمل الأردن أيضاً، وفقاً لما كان قد رشح عن مؤتمر سياحي استضافته بيروت، جمع وزراء سياحة تركيا وسوريا، إضافة إلى البلدين المذكورين، لكن يبدو أن المشروع يمضي قدماً في ظل التعقيدات السياسية في لبنان.

فقد أوضح وزير السياحة في حكومة تصريف